العلاقات الأمريكية الخليجية: "كل الطرق تمرّ من واشنطن"

عبد الله أربوغا*

ملخص: بفضل التعاون المشترك العالي المستوى والمستمرّ منذ مدةٍ طويلةٍ- تتمتع العلاقات بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية بهوية علاقةٍ خاصةٍ قلّ نظيرها في الشرق الأوسط، ويمكن تقييم ديناميكية هذه العلاقات من خلال أبعاد الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، والنظام الإقليمي والوضع الراهن، والتفاعل المادي الإستراتيجي. ومن المفيد هنا دراسة كيفية تطور العلاقات الخليجية- الأمريكية في عهدَي أوباما وترامب من خلال هذه الأبعاد الثلاثة؛ من أجل رؤية مستقبل النظام الجديد في الإقليم، ففي عهد أوباما اقتصرت قوة العلاقات الخليجية الأمريكية على المستوى المادي، وبقي البعدان الآخران في معضلةٍ حقيقية، والمرجح في عهد ترامب أن تشهد العلاقات الخليجية الأمريكية تقدّمًا في الأبعاد الثلاثة معًا، إذ يبدو أن رغبة ترامب في إعادة الولايات المتحدة إلى موقفها السابق بصفتها صاحبة النظام الدولي تشير إلى أنه سينحاز إلى الخيارات التدخُّلية بشكلٍ أكبر.

* مركز ستا، تركيا

The US and the Gulf States Relations: "All Roads Lead to Washington"

ABDULLAH ERBOĞA*

ABSTRACT The Gulf states and the US have a special relationship that is rarely seen in the Middle East due to the high level of cooperation that has been going on for a long time. It is possible to evaluate this relationship dynamics through the US Strategic Vision. Regional Order and Status Quo. and Strategic Material Interaction dimensions. Examining how the US-Gulf states relations have developed in the Obama and Trump era through these three dimensions would be useful for predicting the new order in the region. This paper advances the argument that it is highly likely that the US-Gulf relations will develop in these three dimensions. given the Trump's interventionist preferences that indicate his desire to bring the United States back to its former position as the holder of the international system.

* SETA, Turkey

رؤية تركية
2017 - (6/3)
169 - 155

المدخل:

مـن الواضح أن الدول الخليجية في الفترة الأخيرة أخذت تشـغل أجندة السياسـة الدولية أكثـر من ذي قبل، فهذه الدول التي برزت في سـياق السياسـات النفطيـة أولًا، أخذت تؤدّي دورًا في هيكلة النظام الإقليمي. وبينما تسـتمر القوى الدولية في هيمنتها على الشرق الأوسط؛ تحـاول القوى الإقليمية والدول الصغيرة نسـبيًّا، مثل دول الخليج اغتنام هـذه العملية اغتنامًا كامـلًا لتحويلهـا إلى مصلحتها، وهذه المسـاعي ربما تولِّد إمكانية تقييـم بعض الفرص، لكنها تثير الكثير من المشـكلات الأمنية أيضًا، فالأولويات الأمنية الخاصة بكل طرف تُحدَّد في إطار التهديدات التي يتعرض لها. وهذه التهديدات تؤدّي دورًا أساسيًّا في تشكيل السياسة الخارجية والأمنية تماشيًا مع الأهداف الإستراتيجية الوطنية على المدى القصير والمتوسط والطويل. ومن ثَمّ تُشـكّل القوى الإقليمية سياسـاتها الخارجية، آخذة بعين الاعتبار أولوياتها الأمنية الخاصة وأهدافها السياسية.

إن كتلة المشكلات المتجمعة حول عناوين عدة وفترة زمنية محددة قبل مرحلة الربيع العربي في الشرق الأوسـط بشـكل عامٍّ- تظهر أمامنا حاليًّا بشـكلٍ مختلف تمامًا، فهناك عددٌ من دول المنطقة تشـهد أوضاعًا غير مسـتقرة، وهناك تحـركات القوى الإقليميـة والدولية تجاه أوضاع عـدم الاسـتقرار هـذه، ومن الواضـحٌ أنها لا تنطلـق من موقفٍ ومبـدأ وحيديـن. وإن نماذج الأوضاع في العراق وسـوريا واليمن تبين بشـكلٍ واضح أن مسـتقبل البلد الذي يشـهد عدم الاستقرار، والمحور الذي سيستقر عليه من الأهميّة بمكانٍ، وأن نهاية عدم الاستقرار من عدمه في البلد يرتبط ارتباطًا مباشرًا بنوع التحالفات التي سـيدخل فيها أكثر من الأشـخاص الذين سـيحكمونه، فدول الإقليم تسـعى لتكون الدول المضطربة التي تشـهد عدم الاستقرار ضمن محاورها الخاصة، وألا تشـكل مصدر تهديدٍ محتملٍ لها في المسـتقبل. وتتشكل المساعي بناءً على ذلـك من رغبـة هذه الدول في أن تكون الترتيباتُ الإقليمية تلبـي أهدافها الخاصة، ومن إقامة حاجزٍ أمام انتقال عدم الاستقرار إلى بلادها.

ودول الخليـج تتحـرك كذلـك وفقًـا لأهدافٍ ومخـاوف مماثلة، فخلال السـنوات السـتّ الأخـيرة، تغـير الكثير من المعـادلات في الشرق الأوسـط، ولا تـزال تتغير باسـتمرار. ويبدو بوضـوح أن نظامًـا إقليميًّا جديـدًا في طريقه إلى التشـكُّل. وترى دول الخليـج أن بقاءها طرفًا ضعيفًـا في الجغرافيا المليئة بالتهديدات في القرن القادم مشـهدٌ سـلبيٌّ للغاية. وفي هذا الصدد، يتضح أنها تتبع سياسة خارجية أكثر عدوانية قياسًا على السنوات الماضية. وتستعرض قابليتها وقدرتها على تقديم المزيد من المبادرات، وأن تكون طرفًا مباشرًا في القضايا الإقليمية. ويمكن أن يقال إنها تسعى إلى دعم مطالبها الإقليمية بدون الحذر من استخدام عناصر القوة الصارمة. وكـما يبـدو في الأزمة القطريـة، فإن النزعة العدوانيـة هذه تمهد لأرضيةٍ تكون مـع الزمن تيارًا داخـل الـدول الخليجية نفسـها. ولاريـب أن هذه السياسـية الخارجية المتحديـة لا تنطبق على الدول الخليجية كلها، وسيتم إجراء تصنيف في سياق التصرفات السياسية الخارجية في الفصل

القـادم. لكـن ما تنبغي الإشـارة إليه هنا هـو أن الدول الخليجية لها وضعٌ خـاصٌّ بها، يتضمن سـماتٍ مختلفـةً تميزها عـن الأطراف الأخرى. ولاريـب أن هذه الوضع يعتمـد على العلاقات الإسـتراتيجية القائمـة مع الولايات المتحـدة الأمريكية. ولاريب أن تقـارب دول الخليج فيما بينهـا ومـع الولايات المتحـدة الأمريكيـة يتمتع بموقـع اسـتثنائي في المنطقة. وفي حـال تقييم التعاون الإسـتراتيجي المشـترك بين دول الخليج والولايات المتحـدة الامريكية تقييماً صحيحًا يمكن التنبؤ على نحو أسهل بمواقف الدول الخليجية حول مستقبل النظام الإقليمي.

سير العلاقات الخليجية الأمريكية:

تتمتع العلاقات الإسـتراتيجية القائمة بين الدول الخليجية في الشرق الأوسـط والولايات المتحدة الأمريكية بسـماتها الخاصة بها، فبفضل التعاون المشـترك العالي المسـتوى والمستمر منذ مـدة طويلة تتمتع العلاقات بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية بهوية علاقةٍ خاصةٍ قـلَّ نظيرهـا في الشرق الأوسـط. وينبغي هنـا بحث ديناميكيـة هذه العلاقـات في ضوء ثلاثة أبعاد: الرؤية الإسـتراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، والنظام الإقليمي والوضع الراهن، والتأثيرات المادية المتبادلة الإستراتيجية. وكل عنوان من هذه العناوين يشكّل المواد الأساسية التـي تغطـي العلاقات بين الدول الخليجيـة والولايات المتحدة الأمريكيـة وتوجهها. فالطاقة المعتمـدة عـلى البترول وبيع السـلاح والرأسـمال الخليجـي وصناديقها تشـكل التأثـير المادي المتبـادل في العلاقـات الثنائية بينهما. وإن تحديـد النهج الأمني والسـياسي الخارجي للولايات المتحـدة الأمريكيـة يرتبـط بالرؤية الإسـتراتيجية لها. فنهـج الولايات المتحـدة الأمريكية تجاه النظـام العالمي سـواءٌ أكان نهجًا تدخليًّا أم انعزاليًّا ينعكس عـلى العلاقات الأمريكية الخليجية انعكاسًـا مباشرًا في سـياق التزاماتها الأمنية التي سـتطرحها. وأخيرًا، فـإن توافق الأفكار بين الولايـات المتحـدة الأمريكية ودول الخليج في موضـوع النظام الإقليمـي والوضع الراهن أو

تتمتع العلاقات الإستراتيجية القائمة بين الدول الخليجية في الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية بسماتها الخاصة بها فبفضل التعاون المشترك العالي المستوى والمستمر منذ مدة طويلة تتمتع العلاقات بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية بهوية علاقة خاصة قل نظيرها في الشرق الأوسط

تخالفها- يظهر أمامنا عنصرًا حاسمًا في تلك العلاقات. وقد قدمت قضية الربيع العربي صورةً واضحةً للغاية في اختبار البعد الثالث. وبذلك يمكن فهم العلاقات الخليجية الأمريكية في إطار هذه الأبعاد الثلاثة، والتوصل إلى رؤوس أقلام حول الفترة المقبلة. ولابدّ في البداية من إلقاء نظرةٍ سريعةٍ لمسار العلاقات الثنائية تاريخيًّا.

عقب مؤتمر يالطا، وفي 14 شباط 1945م، عُقد اجتماع بين الرئيس الأمريكي روزفلت والملك السعودي عبد العزيز في قناة السويس على الطرادة الأمريكية كوينسي، ووُقّع اتفاق ينص على الحماية مقابل البترول، وكانت العلاقات الثنائية قد بدأت قبل ذلك بإقامة قاعدةٍ عسكريَّةٍ أمريكيَّةٍ في الظهران عام 1940م، وتطورت بمرور الأيام، ولا تزال مستمرةً بقوةٍ حتى اليوم رغم الأزمات التي مرت بها بين الحين والآخر. وقد استظلت الدول الخليجية بمظلة الحماية الأمريكية سنواتٍ طويلة في مواجهة المخاطر التي تهدد أمنها الوطني، وقد بدأ التعاون بين الطرفين في السياق الأمني بالنضوج رويدًا رويدًا في النصف الثاني من القرن العشرين حتى وصل إلى ذروته في الحرب العراقية الأولى.

خلال سنوات الحرب الباردة، وفي إطار سياسة (العمودين المتساندين) الأمريكية، لعبت كل من السعودية وإيران دورًا حيويًّا في الوقوف في وجه التهديدات السوفيتية في المنطقة، وقد اكتسبت الولايات المتحدة الأمريكية مزايا جيوسياسية في ظروف الحرب الباردة من خلال إسهامات هاتين الدولتين اللتين تدوران في فلكها. إلى جانب ذلك شكل تأمين تدفق البترول بدون انقطاع الأولوية الرئيسة الأخرى لانتشار الأسطول الأمريكي في خليج البصرة اعتبارًا من عام 1971م.

لكن التهديد الإيراني بعد الثورة الإسلامية الإيرانية تحول إلى حالةٍ مركزيةٍ في المنطقة. وكذلك بدأ العراق بإدارة صدام يظهر بوصفه عنصر تهديدٍ كبيرًا بالنسبة للولايات المتحدة، فكان ذلك كلّه سببًا في تكريس تمركز القوات الأمريكية في منطقة الخليج وازديادها، بالتوازي مع هذه التهديدات الأمنية. والحقيقة أنّ الحرب العراقية الأولى أدّت دورًا حيويًّا للغاية من زاوية الخليج. فقد كشف احتلال صدام للكويت أن الدول الخليجية في موقعٍ ضعيفٍ للغاية من حيث الأمنُ والدفاع؛ لذا فتحت الدول الخليجية أراضيها أمام القوات الأمريكية من أجل القضاء على هذا التهديد، وأدركت أنها في حالةٍ لا يمكنها الاستغناء فيها عن وجود القوات الأمريكية وتعهداتها الأمنية.

بعد أحداث 11 أيلول، ومع التغيرات التي طرأت على السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط؛ ظهر للعيان اختلاف وجهات نظرها مع الدول الخليجية حول النظام الإقليمي، وفي

عملية الربيع العربي تصاعد هذا الخلاف إلى نقطة الذروة. كما أن القلق من دخول العراق بعد صدام إلى أجندة طهران، والتركيبة السكانية في العراق؛ باتا يشكلان مشكلةً أخرى. ومن هنا شعرت الدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية بالقلق من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق عام 2003م، كما أن البنية المقسمة للعراق والتأثير الإيراني في السنوات التالية ولاسيما بعد اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية قرارًا بالانسحاب من العراق عام 2010م، أيدا مخاوف الدول الخليجية. ويمكن وصف الربيع العربي بالفترة الأكثر اضطرابًا في تاريخ العلاقات الخليجية الأمريكية. في الفصل القادم سنبيّن أن ابتعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن تدخلها الدفاعي عن حلفائها التقليديين في المنطقة- سبب للدول الخليجية أزمة أمنية وطنية.

ومن المفيد هنا التطرق إلى مواقف الدول الخليجية من عملية الربيع العربي على سبيل الاستطراد. ويمكن تصنيف الدول الخليجية من حيث السياسة الخارجية التي اتبعتها في هذه الفترة ضمن مجموعتين: المجموعة الطموحة التي تسعى إلى أن يكون لها دور فعال في المسائل الإقليمية، وأن تبسط نفوذها في ساحات أبعد من قوتها، ومجموعة أخرى على العكس من ذلك تمامًا، دول متواضعة تتجنب المبادرات في المسائل الإقليمية. تأتي الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية من حيث سياساتها الخارجية بين الدول الطموحة، وتنقسم من حيث المحافظة والتجديد قسمين: أما حكومتا الرياض وأبو ظبي فقد استخدمتا كل أدواتهما في السياسة الخارجية من أجل المحافظة على الوضع الراهن في المنطقة، وكان موقفها من الربيع العربي تبعًا لذلك، خلافًا لحكومة الدوحة التي أخذت موقعها إلى جانب حركة الشعوب. مقابل ذلك، تُعَدّ دول البحرين والكويت وعُمَان من الدول غير الطموحة في سياساتها الخارجية، وتقتصر نشاطاتها على الوساطة وتخفيض التوتر في المنطقة. وتتخذ عُمَان دور الريادة في التوترات ذات الصلة بإيران، وتبرز الكويت بوصفها مفتاح الحل للمشكلات بين الدول العربية والدول الخليجية.

وعلى التوازي مع الربيع العربي، واتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية قرارًا بتخفيض تدخلاتها العسكرية في المنطقة؛ شعرت دول الخليج بالحاجة إلى تغيير إستراتيجي في سياساتها الأمنية والخارجية، بخلاف تاريخ الفترة القريبة لمنطقة الخليج، التي تمتعت بالطمأنينة في ظل النفوذ القوي للولايات المتحدة الأمريكية وتعهداتها الأمنية. لكن بدء الولايات المتحدة الامريكية بتحركاتها في آسيا والمحيط الهادئ بوصفها أولويات لها في السياسة الخارجية، والعمل على إعادة تحديد القيمة الإستراتيجية لمنطقة الخليج- أحدثت حالة إنذار في الدول الخليجية. فبسبب رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التخلص من أعباء الخليج المالية في محاولةٍ منها لتخفيض نفقاتها الدفاعية[1]، وظهور العديد من التهديدات المتزامنة في المنطقة- تحاول دول الخليج تجميع سياساتها الأمنية حول سياسةٍ خارجيةٍ عدوانيةٍ ارتداديةٍ قائمةٍ على استخدام القوة الصارمة.

والأمر المهمّ في هذا الصدد ملاحظة كيفية تطور العلاقات بين الدول الخليجية والولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما وترامب. ويمكن القول إن فترة إدارة أوباما كانت فترة سيئة للغاية في العلاقات الأمريكية الخليجية. ورغم ذلك، تحتاج سهولة استعادة التعاون الإستراتيجي الثنائي المشترك في عهد ترامب إلى إجراء دراسةٍ متأنيةٍ. وإنّ ترميم الثغرة التي فُتحت في عهد أوباما في زمن قصير من عهد ترامب يمكن فهمه من خلال النظر في الأسس العميقة المتجذرة للعلاقات الأمريكيّة الخليجية. ولا ريب في أن فهم الأزمة القطرية، والجهة التي ستتطور نحوها العلاقات الإستراتيجية للدول الخليجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة المقبلة؛ في غاية الأهمية من حيث التوازنات الإقليمية. ومن المفيد جدًّا تقييم العلاقات الأمريكية الخليجية في فترتي الرئيسين وفق الأبعاد الثلاثة المذكورة في آنفًا من أجل التنبؤ بالنظام الإقليمي الجديد.

إرث أوباما في العلاقات:

من خلال العنوانين الآتيين يمكن بيان أن اقتصار قوة العلاقات الأمريكية الخليجية في عهد أوباما على البعد المادي فقط من بين الأبعاد الثلاثة الواردة في الأعلى، كان مثار إشكاليةٍ كبيرةٍ.

الرؤية الإستراتيجية:

كانت إدارة أوباما واضحةً جدًّا في رغبتها في التخلص من التكاليف المادية التي تحملتها الولايات المتحدة الأمريكية من قيادتها للنظام العالمي، ففي السياسة الخارجية للولايات المتحدة اللأمريكية اختار أوباما التوجه إلى نهج العزلة التي وصفت بسياسة الانسحاب من النظام العالمي، بدل نهج التدخل في السياسةالعالمية[2]. وكان انعكاس هذا الخيار على الدول الخليجية انعكاسًا سلبيًّا للغاية. فقد أثار مبدأ أوباما المخاوف بين الدول الخليجية من فقدانها مكانتها في التحالف الإستراتيجي، وهي التي اعتمدت في هيكلتها الدفاعية بالكامل على المظلة الأمريكية؛ لكونها الدول صاحبة القوات العسكرية الأضعف مقارنةً بالأطراف القوية في الإقليم، فعلى الرغم من حجم قوتها العسكرية الكبيرة رقمًا؛ فإنها ليست كافيةً، وغير مجدية، وطبيعيٌّ أن تكون الإستراتيجية الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد أوباما في الشرق الأوسط مثار قلق بالنسبة للدول الخليجية التي تفتقر إلى الإستراتيجية الأمنية على المدى المتوسط والبعيد، والمرتبطة بالولايات المتحدة في قطاع الدفاع. ويمكن القول بإيجاز: إن رؤية أوباما وآمال الدول الخليجية متعارضتان تمامًا في هذه النقطة. وهذه المرحلة وسيلةٌ لتستخرج منها الدول الخليجة العبر. فانسحاب الولايات الأمريكية من العراق، والديناميكية التي أفرزها الربيع العربي أظهرا حاجة الدول الخليجية إلى إستراتيجية دفاعية وأمنية باعتبارها أولى أولوياتها. وعدم الاستقرار الذي شهدته العديد من الدول في الشرق الأوسط، وقيام إدارة أوباما بتبني إستراتيجية الانكفاء والانسحاب- دفعت الدول الخليجية وعلى رأسها حكومة الرياض إلى التوتر. وقد وجه هذا التوتر دول الخليج إلى الخروج من الموقف الساكن

إلى انتهاج سياسة المبادرات لفعالة. فبدأت الدول الخليجية بالبحث عن طرق التخلص من الاعتماد الكلي في المجال الدفاعي على الولايات المتحدة الأمريكية، والتوجه إلى تنفيذ سياسة التنويع من خلال التقارب مع الأطراف الدولية الأخرى، وتأمين السلاح من هذه الدول. ومن أجل ملء الفراغ الذي أحدثته الولايات المتحدة الأمريكية، زادت الاتصلالات والاتفاقيات الثنائية مع الدول الأوربية، وعلى رأسها فرنسا وروسيا والصين. وعُقدت اتفاقيات لشراء الأسلحة من هذه الدول بلغت مليارات الدولارات لسد احتياجاتها الأمنية.

النظام الإقليمي والوضع الراهن:

في سياق الوضع الراهن في المنطقة، لم تنسجم خيارات أوباما[3] مع وجهات نظر الدول الخليجية، فقد حدثت توترات شديدة بين المملكة العربية السعودية التي تمثل القوة الكبيرة في الدول الخليجية وبين إدارة أوباما؛ ناهيك عن الخلافات في القضايا الإقليمية، إذ وقعت خلافات حتى في قضية أمن الخليج. على الرغم من رسائل أوباما الشفهية المطمئنة حول التزامات الولايات المتحدة الأمريكية بأمن الخليج، فإن دول الخليج عاشت أزمة ثقة خطيرة، فدول الخليج لديها منظومة أمنية محددة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومستمرة منذ الحرب الباردة. وإنّ حدوث التغيُّر والتحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الشرق أوسطية من قبل إدارة أوباما- أحدث اضطرابًا بنيويًّا في الدول الخليجية، فرغبة إدارة أوباما الواضحة في التخلص من التبعات المالية التي تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية من دورها

الضامـن، لم تجعل مـن تأكيدات أوباما المسـتمرة حول اسـتمرار الالتزامـات الأمريكية حول أمـن الخليج مبعـث ثقة. وكان ذلك سـببًا في حدوث صدمة لدى الخليج الـذي يحتاج إلى قوة الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على التهديدات التي شـهدتها المنطقة. وقد شـهدت تركيا نفس الصدمة في أعقاب رسـالة جونسـون. وهذا النمط من الصدمات نتيجة طبيعية لخضوع القوى الإقليمية في سياسـاتها الخارجية والأمنيـة لهيمنة قوة عالمية. ومن ثَمّ هي النهاية المنتظرة للمـأزق الـذي تنتهي إليه السياسـات المعتمدة على طرف وحيد ولاسـيما إذا كان الأمر متعلقًا بالأمن الوطني.

كان موقف أوباما من حركة الثورة الشـعبية التي شـهدتها مصر، ووصول حركة الإخوان المسـلمين إلى السـلطة- قضيـةً تسـببت في إثـارة غضـب المملكـة العربيـة السـعودية خاصة، والإمـارات العربيـة المتحدة، وفي تَوَتُّر علاقاتهما مع الولايـات المتحدة الأمريكية؛ إذ إنّ إحراز حركة الإخوان تقدّمًا في المنطقة، وتحقيقها الفوز في دولةٍ بالغة الأهمية في الجغرافيا العربية مثل مصر؛ شـكل تهديدًا أمنيًّا وطنيًّا خطيرًا بالنسـبة للدول الخليجية باسـتثناء قطر. والربيع العربي كذلـك أظهـر أن الدول الخليجية ليسـت على رأي واحـد في كل قضية، كما أنها ليسـت أقطابًا متعاكسـة؛ أي أن الأطـراف الموجودة في الخليج قد تتفق على رأي واحد في مسـألة إقليمية ما، وتختلـف في مسـألة أخرى. وإنّ موقـف قطر في موضوع الإخوان، وموقـف عمان في موضوع إيران خير مثال على ذلك.

وهكـذا شـهدت فترة أوبامـا توترًا دائـمًا مع الـدول الخليجيـة في القضايـا الإقليمية. وإنّ الاتفاقية النووية الموقعة مع إيران، والحرب الداخلية السورية خصوصًا، والسياسة الأمريكية تجـاه الربيع العربي على العموم- شـكلت العنـوان الرئيس لهذا التوتـر؛ إذ إنّ تهرب الولايات المتحـدة الأمريكيـة مـن التدخـل اللازم ضد نظام بشـار الأسـد في سـوريا، وتسـبب ذلك في انتشـار الحـرب الأهليـة؛ كان من القضايـا المختلف حولها، لكـن القلق الأكبر لـدول الخليج يبقـى في تحول إيران بعد الاتفاقية النووية إلى سياسـة خارجيـة أكثر عدوانية، فإلغاء العقوبات المفروضـة على إيران يوفـر لحكومة طهران إمكانات اقتصادية واسـعة المجال، وبذلك تشـعر الـدول الخليجيـة بالقلق من أن هذه الموارد المادية لإيران ستسـهم في مواقفها العدوانية وتعزز مـن نفوذها في المنطقة. فخطر نمو النفوذ الإيراني المتزايد في دول مثل سـوريا والعراق واليمن ولبنان جلب القلق والاسـتياء بطبيعة الأحوال. وإنّ تردد إيرانَ من تحولها إلى طرف في النظام الداخـلي، ومنحهـا الفرص الواسـعة في المنطقة أوصلا التوتر بين الـدول الخليجية والولايات المتحدة الأمريكية إلى الذروة.

بلغت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسـعودية ذروتها الدنيا في عهد أوباما، عند إقرار قانون قانون العدالة ضد رعاة الإهاب (جاستا) الذي يسمح لأهالي ضحايا هجـمات 11 أيلـول برفـع دعـاوى قضائية ضد السـعودية[4]. وجرت في واشـنطن مناقشـاتٌ طويلةٌ حول كون 15 شـخصًا من أصل 19 شـخصًا من منفذي هجمات 11 أيلول من أصل سـعودي، وحـول وجـود علاقـة لحكومة الريـاض مع رعاة الإرهـاب من عدمـه. إلى جانب

ذلك، أحدثت الانتقادات التي وجهتها إدارة أوباما إلى الدول الخليجية حول موضوع حقوق الإنسان الاستياء في هذه الدول، حيث قوبلت التحذيرات الشديدة التي وجهتها الإدارة حول التدبيرات التي اتخذتها حكومة المنامة بحق المظاهرات التي عمت البحرين بالانتقادات.

التفاعل المادي الإستراتيجي:

شهدت فترة أوباما توترًا دائمًا مع الدول الخليجية في القضايا الإقليمية وإنّ الاتفاقية النووية الموقعة مع إيران والحرب الداخلية السورية خصوصًا والسياسة الأمريكية تجاه الربيع العربي على العموم- شكلت العنوان الرئيس لهذا التوتر

يمكن أن نذكر هنا بكل وضوح أن التفاعل المادي الإستراتيجي في الفترة الماضية استمر في أعلى المستويات في مسألة بيع الأسلحة، ولم تشهد أيّ مشكلة كبيرة، بل بالعكس جرت فيها عقود ضخمة لبيع الأسلحة، ولا ريب في أن إلقاء نظرة إلى مخاوف الأنظمة الأمنية خلال مرحلة الربيع العربي، والتهديد الإيراني، والمخاطر التي شكلها عناصر داعش والمنظمات الإرهابية الأخرى- ستبين أن دول الخليج تواجه العديد من التهديدات المجتمعة في آن واحد.

الجانب الإيجابي الوحيد للعلاقات الأمريكية الخليجية في عهد أوباما، هو استمرار انتقال وبيع السلاح بدون انقطاع، على الرغم من تعارض الرؤى الإستراتيجية، واختلاف وجهات النظر حول النظام الإقليمي؛ إذ بلغت قيمة الأسلحة المنتقلة إلى المملكة العربية السعودية وحدها في عهد أوباما حوالي 115 مليار دولار[5]. والجدير بالذكر أيضًا أن الأسلحة التي تقدّمت دول الخليج بطلبات شرائها من الولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامي 2007- 2014م بلغ مقدارها 135.9 مليار دولار[6]. فالهيكلية الدفاعية للدول الخليجية المعتمدة على اقتصادها القائم على البترول وعلى الوجود العسكري الأمريكي تدفعها مضطرة إلى الالتزام بمواقف تلبّي رغبات الولايات المتحدة الأمريكية ومراعاة النظام العالمي. وعلى الرغم من أن العلاقات الأمريكية الخليجية تشهد مرحلة من التأزم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية فضّلت الموافقة على بيع الأسلحة إلى دول الخليج فورًا؛ لإزالة مخاوفها الأمنية عقب توقيع الاتفاقية النووية مع إيران، كما أنها رفعت عقوبات بيع الأسلحة بعد أربع سنوات من فرضها على البحرين بسبب التوتر الذي شهدته بين السلطة والمعارضة خلال الربيع العربي، ووافقت على استئناف بيع الأسلحة. وهكذا على الرغم من وضع أوباما بعض العوائق في موضوع بيع الأسلحة؛ فإنه على العموم لم يحدث أي انخفاض في مستوى مبيعات الأسلحة إلى الدول الخليجية، ولاريب أن الإدارة الأمريكية قامت ببعض الخطوات الرمزية. فتأخرها المستمر في بيع طائرات إف16 إلى البحرين على سبيل المثال يمثل نموذجًا ملموسًا.

من جانب آخر، تشكل الودائع الخليجية في الولايات المتحدة الأمريكية الذراع الآخر للعلاقات الاقتصادية، وقد بدت للمرة الأولى عنصرَ تهديدٍ يمكن أن يستخدم في أعقاب القانون الذي يوفر الأرضية المحتملة لرفع الدعاوى بعد أحداث 11 أيلول؛ لذلك أرسلت

حكومة الرياض رسالة بأنه يمكنها عند اللزوم أن تسحب رصيدها الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية، البالغ 750 مليار دولار[7].

ختامًا، نرى أن فترة رئاسة أوباما من حيث العلاقات الأمريكية الخليجية انقضت باعتبارها فترةً مليئة بالأزمات. في الواقع يتمتع (الروبرتاج) الذي قدمه أوباما إلى مجلة أتلانتيك بأهمية بالغة لفهم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو الخليج في عهده[8]. وبينما يبرز في (الروبرتاج) نهجٌ مليءٌ بالانتقادات الشديدة؛ فإن تصويره الدول الخليجية "بالمتطفِّلة" يوضح بجلاء موقع الدول الخليجية في ذهنية أوباما، ويفسر النهج الذي كان يسلكه على مسافة من دول الخليج.

النظام الجديد مع ترامب:

من المتوقع أن تشهد العلاقات الخليجية الأمريكية تقدمًا في الأبعاد الثلاثة معًا. حيث إن خيارات ترامب التدخُّلية تشير إلى رغبته[9] في إعادة الولايات المتحدة إلى موقفها السابق بصفتها صاحبة النظام الدولي.

الرؤية الإستراتيجية:

من خلال السياسات التي يتبعها الرئيس الأمريكي الجديد الذي لم يكمل بعد عامه الرئاسي الأول يمكننا أن نقول: إنه يرغب في إعادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى موقعها التدخُّلي من جديد. حين جلس دونالد ترامب على كرسي الرئاسة، شهدت الدول الإسلامية بالذات قلقًا عميقًا، حيث إنّ تصريحاته خلال الحملة الانتخابية عن العالم الإسلامي ولدت استياءً كبيرًا للغاية. غير أن الزيارة الخارجية الأولى لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب كانت إلى المملكة العربية السعودية، فأظهر بذلك أنه يريد أن يبدأ بداية جديدة مع دول الخليج، وأنه يرغب في محو الآثار التي تركتها إدارة أوباما.

نعم، لم تكن هذه الخطوة إرضاءً لحكومة الرياض فقط، بل يمكن قراءتها في نفس الوقت على أنها رسالة للإستراتيجية الجديدة للرئيس الأمريكي الجديد حول المنطقة. فقد شارك ترامب خلال زيارته هذه في قمتَي مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، والقمة العربية الإسلامية الأمريكية؛ اللتين حضرهما ممثلو 55 دولة من بينهم 35 رئيس دولة. وكانت فرصة مهمّة بالنسبة لترامب لتوجيه خطابه إلى العالمين العربي والإسلامي اللذين وجه إليهما تعبيرات سلبية خلال حملته الانتخابية. وقد قلده الملك سلمان بن عبد العزيز خلال الزيارة أعلى وسام في المملكة العربية السعودية، (وسام الملك عبد العزيز)[10]. وكانت الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الطرفين هي الجانب اللافت للنظر حقًّا في الزيارة. وإنّ هذه الاتفاقيات الموقعة أظهرت رغبة إدارة ترامب في إعادة العلاقات الخليجية الأمريكية إلى مستوياتها الإستراتيجية السابقة. وإنّ توقيع (اتفاقية الرؤية الإستراتيجية المشتركة)، وإعلان التخطيط لإنشاء (المجموعة الاستشارية الإستراتيجية المشتركة) خير مؤشر ملموس على ذلك[11].

والـشيء الأهم هنا هو ظهور إدارة ترامب بموقف متشـدد أمـام إيران. ورغم أن الأولوية المحددة كانت مكافحة المنظمات الإرهابية؛ فإن نتيجة القمة تركزت حول إيران، كما هو واضح في إعـلان الريـاض الذي نُشر عقـب القمة العربية الإسـلامية الأمريكية، وفي البيان المشـترك للقمـة الأمريكية الخليجية، والقمة الأمريكية السـعودية، وإعلان الرياض الذي نُشر في ختام القمـة العربية الإسـلامية- الأمريكية، ففي إعلان الرياض على سـبيل المثـال ورد ما يأتي: "إن النظام الإيراني يقود الإرهاب العالمي، وينشر الدمار والفوضى في المنطقة"[12].

إلى جانـب ذلـك يُذكَـر أن الكوادر التي تنادي بالسياسـات المتشـددة في الـدول الخليجية انضمـت إلى فريـق العمل، وزادت من نشـاطاتها. ويمكن القـول إن اقـتراب المملكة العربية السعودية من مواقف الإمارات العربية المتحدة ترافق مع تعيين محمد بن سلمان وليًّا للعهد. كما يمكن القول: إن ترامب وإسرائيل لديهما رؤى مماثلة حول السياسة الخليجية وموقع الخليج في الفترة المقبلة. ومن هنا يمكن الحديث عن التوافق في الرؤى الإستراتيجية بين ترامب وإسرائيل والكـوادر المتشـددة في الخليـج. ويبدو أن رباعيـةً تظهر للوجود، وهي تتشـكل من الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والسعودية في ظل إدارة محمد بن سلمان وإدارة ترامب. والراجح أن هذا التحالف يتّخذ موقفًا هجوميًّا وسياسـة متشددة بشأن مسألة تقييد إيران. ومن الضروري في هذا الصدد اتخاذ تدبيرات تحول دون وقوف الأطراف التي ترغب في التحرك المستقلّ، مثل قطر عقبةً أمام السـيناريوهات المحتملة، وتتخذ موقفًا يضر بالتحالف السياسي، وسيكون من المفيد النظر إلى الأزمة القطرية التي وقعت خلال الأشهر الماضية في هذا السياق.

النظام الإقليمي والوضع الراهن:

ولّدت تصريحات ترامب حول الاتفاق النووي الإيراني خلال حملته الانتخابية، إلى جانب الخطوات التي اتخذها بعد تسلّم منصبه موجةً من التفاؤل في الخليج[13]، حيث كرر ترامب مرارًا خلال حملته الانتخابية وبعد تسلّم منصبه أن سياسة أوباما الشرق أوسطية ولاسيما في الاتفاق النووي كانت خاطئة، وأنه سيكون مختلفًا عن أوباما، ويبدو أنه في سبيل تقييد إيران يعمل على تعزيز قوة الدول الإسـلامية، وعلى رأسـها الدول العربية، حتى تبلغ مسـتوى استخدام القوة الصارمـة؛ بل الأكثر من ذلك أن تحويل قوات "التحالف الإسـلامي لمحاربة الإرهاب" الذي أنشـئ في كانـون الأول 2015م إلى ناتو إسـلامي عربي يجري تداولـه في جداول الأعمال. وفي سـياق النظـام الإقليمي والوضع الراهن فـإن ترحيب الخليج على العموم بـإدارة ترامب أدّى دورًا مهمًّا في إثارة غضب إيران. ولا شـك أن إبراز الولايات المتحدة موقفها السـياسي المضاد لإيران بالغُ الأهمية في تحديد مواقف بلدان المنطقة.

يمكـن لـلإدارة الأمريكية التي تشـاطر الـدول الخليجيـة قلقها أن تخطـو في العهد الجديد خطوات أكثر إستراتيجية، كما أن ولادة منافسة داخلية في الخليج بناءً على حالة الغموض التي تعيشـها المنطقة يمكن عدَّها انتقالًا للمشـكلات التي عانتها هذه الدول في السـنوات السـت الماضيـة إلى داخلها. وإنّ تفضيل ترامـب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكيـة التقليديين، مثل

الـدول الخليجية في أعقـاب ابتعادها عنهم في ظل إدارة أوباما- كانت خطوة مطمئنة بالنسـبة للخليج.

وإنّ التطور الإيجابي الآخر في هذا الصدد في العلاقات الخليجية الأمريكية يكمن في استعداد إدارة ترامـب دعـم نظام السـيسي في مصر، وتبنيهـا موقفًا مشـابهًا للدول الخليجية (باسـتثناء قطـر) ضد حركاتٍ في المنطقة الإخوان. فالـدول الخليجية تاريخيًّا تعدّ الحركات الأيديولوجية خطرًا عليها، ولاسـيما في مرحلة الربيع العـربي. وإنّ خطابات ترامب التي تَعدّ هذا النمط من التهديدات خطرًا كبيرًا على حيوية النظام في حكومات الخليج القائمة على أنظمة ملكية- بالغة الأهمية بالنسـبة للدول الخليجية بما فيها العربية السعودية التي لديها هذا النمط من الحساسية. ولا ريب أن تطابق الآراء مع الإدارة الأمريكية في سياق حماية النظام الإقليمي والوضع القائم مبعـث طمأنينـة بالنسـبة للخليـج. وعلى الرغم مـن أن الأزمة بـدأت بتوجيه التهمـة إلى قطر "بتمويـل ورعاية الأرهاب"، فإن إيـران كانت البند الأول في قائمة المطالب المحددة المكونة من 13 نقطة من أجل الحلّ، والبند الثاني هو إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر[14]. ومن الواضح بجلاء أن هذه الطلبات تشـكل انتهاكًا صارخًا للحقوق السيادية لدولة مستقلة. ولا تزال الدول المعارضة لحكومة الدوحة تطلق التحذيرات بأن العقوبات والعزلة المفروضة على قطر ستستمرّ وتتّسع طالما أنها لم تغير قراراتها، ومن المرجّح في سياق رغبات الولايات المتحدة الأمريكية إعداد نص اتفاق يكون مخرجًا مشرفًا لقطر، ومطمئنًا للسعودية، فالولايات المتحدة الأمريكية لن تسـلّم قطر باعتبارها خاصرة الرياض الضعيفة للهيمنة السـعودية. وبينما كانت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السـعودية تأملان مـن الولايات المتحدة الأمريكية اسـتخدام قاعدتهـا العسـكرية في قطـر في مسـألة تركيع قطـر؛ فإن إجـراء الولايـات المتحدة الأمريكية مناورات عسـكرية مع قطر، وإرسالها سفنها الحربية إلى السواحل القطرية من أجل ذلك، وتوقيعها عقدًا بمبلغ 12 مليار دولار لبيع قطر 36 طائرة إف15 حربية يمكن أن يكون بيانًا كافيًا لموقف الولايات المتحدة الأمريكية الوارد ذكره آنفًا[15].

التأثيرات المادية المتبادلة الإستراتيجية:

وُقِّـع اتفـاق عسـكري بمبلغ 110 مليـارات دولار بـين البلدين: السـعودية وأمريكا. إلى جانـب ذلك، تشـير البيانات إلى أن قيمة الاتفاقيات في مختلـف المجالات بلغت ما بين 350- 400 مليار دولار[16]. وشارك في الزيارة كبار المسؤولين التنفيذيين لخمسين شركة أمريكية، في إشارة إليى أن تطوير التعاون المشترك سيطال جميع المجالات. ولم يكن من المستغرب أن تكون الشركات الدفاعية الأمريكية العملاقة، مثل لوكهيد مارتين، ورايثيون، وجنرال ديناميك- هي الـشركات الأكثر ربحًا، وأن تحصل على حصة الأسـد في هذه الزيارة. ورغم هبوط العلاقات السياسـية إلى أدنى مسـتوى لها، فإنه يمكن القول بأن تزويد الولايات المتحدة الدول الخليجية وفي مقدمتها السـعودية بالسـلاح، والتعاون المشـترك في مجال الدفاع- لم يشهد أي انخفاض؛ بل العكس شـهد زيادة مطردة، فالاتفاقية التي وقعتها واشـنطن مع الرياض والبالغة مقدارها

110 مليار دولار، تشير إلى أن التأثيرات المادية المتبادلة الإستراتيجية ستمضي في الفترة المقبلة على نحو أقوى. فالدول الخليجية زادت من نفقاتها الدفاعية زيادة حقيقية منذ بداية الربيع العربي، ومن المرجح أن تصل هذه النفقات مع الالتزام الأمني لإدارة ترامب إلى مستويات أعلى. ويمكن القول إن التعاون في مجال الطاقة سيستمر في الزيادة، فرغم الحديث عن اكتفاء الولايات المتحدة الأمريكية بمصادر الطاقة لديها في تلبية حاجاتها الذاتية، وانخفاض حاجتها للخليج، فإن الجهات العالمية التي تتزود ببترول الخليج بالغة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. إلى جانب ذلك، تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية استثمارات الطاقة والتسوق في منطقة الخليج. والجدير بالذكر هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد ثاني أكبر مستورد للبترول من العربية السعودية، حيث بلغت قيمة البترول الذي استوردته 22 مليار دولار عام 2015م، واستوردت 1.124 مليار برميل بترول عام 2016م.[17]

صحيح أن دول الشرق الأوسط اعتادت على مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، لكن ذلك لم يكن منها سوى تجارب متكررة لم تعتبر منها، وتعيد الخوض فيها مرةً بعد مرة. إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى دور الوسيط بين الأطراف في الخليج من ناحية، وتحولها إلى فرصة للنمو إلى أعلى المستويات بدون صعوبات من ناحية أخرى. وإنّ تغيير ولي العهد في المملكة العربية السعودية مع استمرار أزمة قطر؛ بالغ الأهمية في فهم التغييرات في الخليج. والجدير بالذكر أيضًا أن التحذيرات المستمرة حول انتهاك حقوق الإنسان خلال رئاسة أوباما كانت قد أوجدت استياء، وقد انتقد ترامب بدوره موقف أوباما هذا، وبعث برسائل قوية بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تطلق توجيهات حول حقوق الإنسان إلى دول الخليج. إلى جانب ذلك، يأتي تعارض التصريحات الصادرة من المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية

مع الرئاسة في شأن الأزمة القطرية، وغياب موقف واضح؛ في دلالة على تسرب الصراع الداخلي بين المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكيةً إلى الخارج.

الخاتمة:

في هذا المقال قمنا بإجراء مقارنة بين العلاقات الأمريكية الخليجية في عهدي أوباما وترامب وفقًا للأبعاد الثلاثة. إنّ الدول الخليجية تفضّل في هذه العلاقات تطابق وجهات النظر في الرؤية الإستراتيجية، والنظام الإقليمي، والوضع الراهن، والتفاعل المادي الإستراتيجي. وإنّ اتباع الولايات المتحدة الأمريكية نهجًا تدخليًّا، إلى جانب تحركها مع الأخذ بعين الاعتبار أولوية الدول الخليجية الأمنية في المعادلة الإقليمية، وعدم إحداثها أيّ مشكلات في موضوع مبيعات الأسلحة- تمثل المبادرة السياسية الخارجية الأكثر طمأنةً للخليج. ولا يغيب عن الأذهان أنه على الرغم من النهج التدخلي للولايات المتحدة في سياستها الخارجية؛ فإنها تواجه انتقادات من الدول الخليجية في حال وقوع أي عدوان من شأنه الإضرار بالوضع الإقليمي الراهن، والحرب العراقية الثانية أوضح مثال على ذلك.

النقطة المهمة الأخرى هنا؛ هي أنه من المحال أن تعود مستوى العلاقات في مجلس التعاون الخليجي إلى عهدها السابق، وكما هو واضح من التغيير الحاصل في ولاية العهد في المملكة العربية السعودية فإن الأجنحة المتشددة في المقدمة، وفي مواقع عملها. بشكل عام، وهذا الفريق الجديد يهدف إلى سياسة خليجية خارجية تعتمد فيها الأساليب العدوانية بدلًا من سياسة دفاعية أو وسيطية. إن مراقبة الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية في حلّ الأزمة الخليجية-القطرية تمهّد الطريق من أجل فهم تأثيرها في دول الخليج أيضًا. ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية زادت من مبادراتها من أجل حلّ المشكلة الخليجية-القطرية بشكل مناسب، وأن المساومات حول ذلك تمرّ عبر الولايات المتحدة الأمريكية، ويؤيد ذلك زيارة وزراء الخارجية وكبار أعضاء مجلس وزراء الأردن والسعودية وقطر والكويت- إلى واشنطن.

يبقى أن عدم قيام الدول الخليجية بحلّ مشكلاتها الأمنية الداخلية في إطار إمكاناتها الذاتية يدفعها بالضرورة إلى الاعتماد مجددًا على قوة الولايات المتحدة الأمريكية. وإنّ الدول الخليجية التي تظهر حاجتها إلى الإلتزامات الأمنية الثابتة للولايات المتحدة الأمريكية في كل أزمة خليجية- مضطرةٌ إلى إنشاء هيكلية أمنية بديلة لها، ومن أجل إنشاء إستراتيجية أمنية وطنية وإقليمية قائمة على أمن النظام، لابدّ من العمل وفق إمكاناتها الذاتية المحلية. وفي هذا السياق، لا يمكن الحدّ من المعدّل المرتفع جدًّا للتبعية الخارجية لدول الخليج إلا في إطار الشرعية الإقليمية.

وأخيرًا، من المحتمل أن تشهد العلاقات الخليجية الأمريكية مع إدارة ترامب سنواتها الذهبية في الفترة المقبلة. وإنّ تطابق آراء الطرفين من حيث الحفاظ على الرؤية الإستراتيجية والنظام الإقليمي والوضع الراهن- سيتيح للطرفين هذه الفرصة. والنقطة المهمة هنا أن النظام

الإقليمي الجديد يعتمد على مدى قدرة دول الخليج على تحمّل تكاليفه المالية، من دون أن ننسى أن إنشاء نظام إقليمي في منطقة شائكة، مثل منطقة الشرق الأوسط والعمل على تحمل نفقاته، لا يمكن تحقيقه بمجرد التغلب على التكاليف المادية.

الهوامش والمصادر :

1. Frederic Wehrey. "A New U.S. Approach to Gulf Security". Carnegie Endowment for International Peace. 10 Mart 2014. http://carnegieendowment.org/2014/10/03/new-u.s.-approach-to-gulf-security .
2. COLIN DUECK. "The Obama Doctrine American Grand Strategy Today". Oxford University Press. ss.1-109. 2015.
3. Stephen M. Walt. "Obama Was not a Realist President". Foreign Policy. 7 April 2016.
4. Christopher M. Blanchard. "Saudi Arabia: Background and U.S. Relations". Congressional Research Service Report. 20 September 2016.
5. لمزيد من التفاصيل، انظر:
Catherine A. Theohary. "Conventional Arms Transfers to Developing Nations. 2008-2015". Congressional Research Service. 19 December 2016.
6. Anthony H. Cordesman. "Saudi Arabia and the United States: Common Interests and Continuing Sources of Tension". CSIS. s.9. 29 February 2016.
7. MARK MAZZETTI "Saudi Arabia Warns of Economic Fallout if Congress Passes Bill". The New York Times. 15 April 2016 11/9.
8. Jeffrey Goldberg "The Obama Doctrine". Interview with President Barack Obama. The Atlantic. https://www.theatlantic.com/magazine/toc/2016/04/.
9. Gerald Feierstein. "U.S.-Gulf Relations in the Age of Trump. The End of the Trust deficit?". Middle East Institute. March 2017.
10. Alexandra Wilts. "Donald Trump awarded with Saudi Arabia's highest civilian honour within hours of landing in the country". The Independent. 20 May 2017.
11. President Donald Trump meets with GCC leaders". Arab News. http://www.arabnews.com/node/1102696/saudi-arabia"
12. "إن النظام الإيراني يقود الإرهاب العالمي، وينشر الدمار والفوضى في المنطقة". وكالة الأناضول للأنباء، 21 مايو/أيار 2017.
13. Gulf Geopolitics Forum Workshop Report". AGSIW and Chatham House. 22" June 2017.
14. Arab states issue 13 demands to end Qatar-Gulf crisis". Al Jazeera. 12 July" 2017.
15. US and Qatar seal $12bn deal for F-15 fighter jets". Al Jazeera. 15 June 2017".
16. Zainab Fattah. "Guide to $400 Billion in Saudi-U.S. Deals: Black Hawks to Oil"." Bloomberg. 22 May 2017.
17. Christopher M. Blanchard. "Saudi Arabia: Background and U.S. Relations". Congressional Research Service Report. s. 29-30. 20 September 2016.